

استعراض «مستقبلي» أمام ضريح الحريري ووزير العدل يحيل قضية على التفتيش!

«القومي» يدين الحملة المشبوهة على «العسكرية»:

هدفها ترهيب القضاة لمنع الأحكام عن الإرهابيين والعملاء



متناسب مع فعل نقل المتفجرات، بسبب استدراج فرع المعلومات..»

وفي انتظار ما ستؤول إليه هذه القضية التي أمتست قوى 14 آذار كل الاستحقاقات والأخطار المحدقة بלבنان، بعد أن صبّت كل اهتمامها على التشهير بالقضاة وأصبحت المحكمة العسكرية قضيةتها، على ما قال ريفي، دافعت قوى 8 آذار عن القضاء مشددة على عدم المسّ بسمعة.

وزير العدل جرجيس ريفي، يفتتح جلسة المحكمة العسكرية في مبنى القضاء في بيروت.

هو مخبر مستدرج للجرم، لا يحقّ له أن ينقضّ على قضاء الحكم». وراى «أن حماية الشهود عنوان زائف يتوسله وزير العدل لحماية كقوري من زيفه ودوره، وهي حائل دون كشف المحرضين والمركبين واهدافهم.»

وأكد جريصاتي أنّ «استقلالية الوظيفة القضائية، المرادفة لضمانة المتقاضين، هي في مستوى المبدأ الذي يعلو كل اعتبار، على ما نضت له المادة 20 من الدستور والتي أطاحها وزير العدل، بمجرد أنه تعرض للقضاء العسكري بالطريقة الموثورة التي عبّر عنها، وأحال القضية العدلية ليلى ريعدي في المحكمة

العسكرية الدائمة على التفتيش المركزي بمجرد أنها مارست وظيفتها القضائية، في معرض ارتكابها في النطق بقرار قضائي. هذاإرهاب مادونهإرهاب، يمارسه من يفترض به أن يحضن السلطة القضائية ولايرهبها في معرض أدائهارسالتها السامية.»

وأصدرت عائلة سماعة، من جهتها، بياناً جاء فيه: «إنّ الوزير سماعة لم يكن منتمها باغتيال الشهيد وسام الحسن، حتى يبرزّ وزير العدل هجومه على الوزير سماعة وعلى المحكمة العسكرية باستشهاد اللواء الحسن، بل يتهمه على متفجرات طلبه وحدها فرع المعلومات بإشراف وزير العدل ذاته كما صرح بذلك أس.»

وإذ اعتبرت العائلة أنّ الحكم على سماعة بالسجن 4 سنوات ونصف السنة غير متناسب مع فعل نقل المتفجرات، بسبب استدراج فرع المعلومات، أكدت «أنها لا تشهر بالقضاء ولا بالقضاة الذين تحترمهم، لأنّ انتقاد الحكم يكون حصراً بالطلعن فيه أمام محكمة التمييز، خلافاً لما ذهب إليه وزير

وزير العدل جرجيس ريفي، يفتتح جلسة المحكمة العسكرية في مبنى القضاء في بيروت.

مجلس القضاء يواجه ريفي؛ لكل قرار طرق مراجعة ونسبة أي مأخذ إلى قاض محكومة بالسرية

العدل مع العلم، أيضاً خلافاً لطلب وزير العدل، لا يحقّ لمفوض الحكومة تمييز الحكم الصادر بإدانة الوزير سماعة لأنّ هذا الحق محصور بأحكام البراءة، عملاً بالمادة /75/ من قانون القضاء العسكري.»

وأكد النائب العام التمييزي السابق القاضي حاتم ماضي «أنّ محكمة العسكرية الحرة باستنساب العقوبة الملائمة في أي قضية»، مشدداً في حديث تلفزيوني على «أنّ هناك ماضياً متروكاً لها وليست ملزمة بتوضيح الأسباب التحقيقية.»

ولقّ محامي الدفاع عن سماعة صخر الهاشم، على الحملة السياسية التي تشن على الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية، مشيراً إلى أنه لايتعامل مع هذا الملف «إلا من الناحية القانونية»، متّهما «جهات في البلد بالتعاطي مع الشقّ السياسي منه.

وأوضح أنه سيقدم بطلعن في الحكم إلى المحكمة التمييز عندما يتبلّغ بنسخة عنه.

وفي حين اعتبر «أنّ هدف الحملة قد يكون امتصاص نقمة ما أو حركة في الشارع»، لفت الهاشم إلى «أنّ الموقف عمر بكري فسحق حوكم 3 سنوات بالموافق القانونية نفسها التي حكم على أساسها سماعة ولم يعترض أحد.»

وأوضحت وكالة الدفاع عن سماعة رنا عازوري «أنّ محكمة التمييز هي المرجع المخض للتلظر في الطعن الذي سيقدم به وكلاء الدفاع عن سماعة». وقالت: «في هذه الحالة تصبح كل الأمور أمام محكمة التمييز التي يعود إليها القرار النهائي إما بالمصادقة على حكم «العسكرية» أو نقضه.»

ورأى الأمين العام لـ«التيار الأسعدي» المحامي معن الأسعد، في تصريح، أنّ «القضاء اللبناني هو المؤسسة الضامنة لحقوق المواطنين والسيادة العادلة والقانون، وأنّ التجيش والاتهامات والانفعالات خارجة عن الأصول في التعامل مع القضاء»، لافتاً إلى أنّ «التعامل مع مؤسسة القضاء بهذه الطريقة الاستغراقية سيؤدي إلى اهتزاز الثقة بالقضاء والقانون، وبالتالي إلى انهيار المؤسسات وهيبة الدولة.»



اجتماع كتلة الوفاء للمقاومة

داخلياً، اعتبرت الكتلة أنّ «استمرار الفراغ الرئاسي، هو في الحقيقة مؤشّر إلى قياس عمق الأزمة السياسية المتفاقمة في لبنان، وليس سبباً لها. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى تعثر العمل الحكومي والتشريعي»، لافتة إلى «أنّ إصرار البعض على المسارات الخاطئة المتجاوزة للوفاق الوطني، وعلى الأداة المتفلت من كل الحسابات والتوازنات الوطنية، وتهيش بقية الشركاء في الوطن، والاستقواء عليهم بالخارج أو بالإرهاب أو ممارسة

البناء

بوتين يستقبل الحريري في سوتشي

بوشكوف؛ مشاركة «النصرة» و«داعش»

بالحكم في سورية مرفوض بالمطلق



بوتين مجتمعاً مع الحريري

وتابع:«إنّ لبنان ليس أكبر دولة في المنطقة، ولكنه من بين الأهم، ولهذا السبب لطالما أولينا أهمية كبيرة لعلاقتنا معه، ووفقنا إلى جانب الشعب اللبناني في مواجهته لشتى أنواع التدخلات، كما حدث خلال الاعتداءات الإسرائيلية، ونحن مهتمون كثيراً باستقراره وسرعة تطوره، واستقبال الرئيس بوتين للرئيس الحريري بشكل دليلاً واضحا على الأهمية الكبيرة التي نوليها لبلادكم.»

ورداً على سؤال أكد بوشكوف «أنّ المسألة السورية معقدة جداً»، لافتاً إلى أنّ «الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه للتوصل إلى اتفاق في شأن سورية هو الإلتزام قوى والتعريف الإسلامي كجبهة النصرة وداعش بالحكم في سورية، وهو أمر مرفوض بالمطلق. أما عن كيفية قيام حكومة جديدة في سورية تؤمّن الاستقرار في البلاد والتعايش بين مختلف المجموعات، فإننا لا أرى أنّ أحداً اليوم يملك جواباً على ذلك.»

مخيبة للغاية، بحيث أننا لم نر أي جديد قد تحقق بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، كما رأينا أنّ العراق أصبح محتلاً ومقسماً، إضافة إلى قيام الدولة الإسلامية التي جاءت نتيجة لبعض السياسات الإمبريكية المتبعة، كذلك لاحظنا تزايداً واضحاً في حالات اللااستقرار كما في ليبيا واليمن وسورية. لذا فإنّ روسيا تنوي لعب دور أكبر في المنطقة، وفي هذا الإطار جاءت زيارة الرئيس الروسي إلى مصر وزيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى موسكو لتشكل خرقاً، ما يؤشر إلى قيام علاقات جديدة بين البلدين، وأنا أعتقد أنّ هذه العلاقات ستتطور في شكل سريع الآن.»

ورأى بوشكوف أنّ «لبنان يشكل مثلاً فريداً للتعايش بين مختلف الطوائف والأنتيات في بلد واحد على قواعد معقولة، ويمكن لهذا البلد أن يشكل مثلاً يحتذى به لدول أخرى، خصوصاً في الشرق الأوسط الذي تشهد الكثير من بلدانه مواجهات بين مختلف مكوناتها.»

اللقاء الوطني؛ تعثر عمل المؤسسات يشير إلى أزمة نظام سياسي

أسف «اللقاء الوطني»، في بيان إثر اجتماعه الدوري في مكتب الوزير السابق عبد الرجم مراد وبرئاسته، لرحال النعثر في عمل مؤسسات الدولة الرسمية وفي طليعتها السلطة التشريعية التي تشكل الطابع الأبرز في الوضع الراهن للبلاد، ما يشير إلى وجود أزمة نظام سياسي تتكشف عوارثه عند كل استحقاق.»

و«حوار وطني شامل تشارك فيه الأطراف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، بدل الحشورات الثنائية من أجل تطبيق صحي وأسهم لروح اتفاق الطائف في إلغاء التمايز بين مواطن وأخرى لتحقيق عدالة وطنية تضع لبنان على سكة الوحدة الحقيقية.»

وإذ اعتبر اللقاء أنّ «معركة القلمون على الحدود الشرقية للبنان، تشكل مفصلاً أساسياً في تأمين الاستقرار على الحدود الشرقية»، طالب «الجيشين اللبناني والسوري والمقاومة بمزيد من التنسيق لإخراج هذه المجموعات المسلحة التكفيرية التي نرى في وجودها على حدودنا الشرقية وعلى المرتفعات اللبنانية مسأ بالسيادة الوطنية وتهديداً لأمن لبنان واستقراره.» ورأى أنّ «محاولات بعض الأطراف الوقوف في وجه عملية التنسيق بين الجيشين

لقاء الأحزاب يطالب بالتنسيق

بين الجيشين اللبناني والسوري والمقاومة

لقاء بين قادة الجيشين اللبناني والسوري والمقاومة

المنافية لقيم العدل، والتي تشكل تعدياً قفلاً على القضاء والقوانين، ولا سيما تدخله السافر في الحكم القضائي الذي صدر في حق الوزير

حذرمن «خطورة استمرارقيادات 14 آذار في الإستمرار في إطلاق المواقف والتصريحات التي تتقلل من خطرالداعش والنصرة من ناحية، وتتقدد الجهد الوطني الكبير الذي تقوم به المقاومة دفاعاً عن جميع اللبنانيين من ناحية ثانية»، محملاً «قيادات 14 آذار المسؤولية عن كل الأخطار التي أصابت وستصيب لبنان واللبنانيين بفعل السياسات التي ليحصد اللبنانيون من ورائها سوى الكوارث واستمرار الاضطراب الأمني وعدم الاستقرار.»

من ناحية أخرى، استنكر اللقاء «تصرفات وزير العدل أشرف ريفي» و«السياسات التي تتخذها بعض الأحزاب السياسية كافة.»

كلّ الصلاحيات للجيش اللبناني بالتنسيق والتعاون مع الجيش العربي السوري والمقاومة للقضاء على خطر الإرهابيين التكفيريين.»

وحذرمن «خطورة استمرارقيادات 14 آذار في الإستمرار في إطلاق المواقف والتصريحات التي تتقلل من خطرالداعش والنصرة من ناحية، وتتقدد الجهد الوطني الكبير الذي تقوم به المقاومة دفاعاً عن جميع اللبنانيين من ناحية ثانية»، محملاً «قيادات 14 آذار المسؤولية عن كل الأخطار التي أصابت وستصيب لبنان واللبنانيين بفعل السياسات التي ليحصد اللبنانيون من ورائها سوى الكوارث واستمرار الاضطراب الأمني وعدم الاستقرار.»

من ناحية أخرى، استنكر اللقاء «تصرفات وزير العدل أشرف ريفي» و«السياسات التي تتخذها بعض الأحزاب السياسية كافة.»

حمدان؛ عندما تنتهي معركة القلمون يعلن عنها

حمدان إلى «أنّ الخطوط الدفاعية للجيش اللبناني متينة وامتكانياته القتالية متقدمة والواقع اللوجيستي مريح، بالإضافة إلى أنّ البيئة اللبنانية الحاضنة لهذا الجيش معادية للإرهابيين، حتى في عرسال هم إلى جانب الجيش بسبب ما علنوه من إرهاب وتخريب على أرض عرسال، لذلك المعركة متكاملة. فالجيش اللبناني يقوم بمهامته في الدفاع عن الحدود ومنعهم من دخول عرسال، ومن الناحية الأخرى فإنّ حزب الله والجيش السوري يتقدمان في دحر التكفيريين.»

حمدان مع وزير الدفاع جرجيس ريفي

رأى أمين الهيئة القيادية في حركة الناصريين المستقلين –المرابطون العميد مصطفى حمدان «أنّ ما يجري في جبال القلمون اليوم هو تطور طبيعي لأحداث التي تجرّي على أرض سورية في تصريح:«كانت المقاومة والجيش السوري في البدء بعمليات التخريب، وإما أن تكون هناك معالجة ميدانية لتخريب الحالة الاستراتيجيّة الكبرى في الواقع السوري. لذلك فإنّ ما نشاهده اليوم من حراك عسكري يؤثّر إلى حدكبير في الواقع الاستراتيجي للمعركة في سورية.» وأشار إلى أنّ «المعركة في القلمون لن يعلن عنها حتى تنتهي، ما معناه عندما تنتهي معركة القلمون يعلن عنها وتتحقق كامل العملية التطهيرية ضد المسلحين.»

حمدان مع وزير الدفاع جرجيس ريفي

و«عن اتخاذه موقف واضح، يوفر

إلى اتخاذ موقف واضح، يوفر